مجلة العلوم الإنسانية العربية
المجلد (٧) العدد (٢)
الإصدار الرابع والعشرون
٢٠٢٦ (١٠-١)

استراتيجية المصارف الاسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

مصطفى ابوزيد مفتاح

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٥ أبريل ٢٠٢٦م

الملخص

تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، حيث تسهم في خلق فرص عمل، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات تمويلية عديدة، أبرزها صعوبة الحصول على قروض من المصارف التقليدية بسبب متطلبات الضمانات المرتفعة وارتفاع تكاليف الاقتراض. في هذا السياق، تقدم المصارف الإسلامية بديلاً تمويليًا متوافقًا مع الشريعة الإسلامية، يعتمد على صيغ التمويل المختلفة مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، والاستصناع، مما يتيح للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم دون اللجوء إلى الفوائد الربوية. يهدف البحث إلى تحليل دور المصارف الإسلامية في تمويل هذه المشاريع ، من خلال دراسة واقع التمويل الإسلامي، والتحديات التي تواجهه، ومدى فاعليته في دعم نمو واستدامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما يناقش البحث المقارنة بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، ويسلط الضوء على المزايا التي يوفرها التمويل الإسلامي، مثل تقاسم المخاطر، وتعزيز العدالة الاقتصادية، ودعم الاستقرار المالي. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفحص البيانات المصرفية وتحليل مدى كفاءة التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في قطر بين عامي . وتظهر النتائج أن المصارف الإسلامية تلعب دورًا مهمًا في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكنها لا تزال تواجه تحديات تتعلق بنقص الابتكار في أدوات التمويل، والحاجة إلى تطوير سياسات تمويلية أكثر مرونة. يوصي البحث بضرورة توسيع نطاق المنتجات المصرفية الإسلامية الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحفيز الابتكار في الأدوات التمويلية، مثل التمويل الجماعي الإسلامي وصناديق الاستثمار المتخصصة. كما يؤكد البحث على أهمية تعزيز التعاون بين المصارف الإسلامية والجهات الحكومية لدعم هذه المشاريع بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة .

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية ، التمويل الإسلامي، المشاريع الصغيرة والمتوسطة،

Abstract

Small and medium enterprises (SMEs) are fundamental pillars of economic growth, contributing to job creation, fostering innovation, and

driving economic development. However, these enterprises face significant financial challenges, particularly in securing loans from conventional banks due to high collateral requirements and elevated borrowing costs. In this context, Islamic banks offer a Sharia-compliant financing alternative based on various financing modes such as Mudaraba (profit-sharing), Musharaka (partnership), Murabaha (cost-plus financing), and Istisna (manufacturing finance). These methods enable SMEs to obtain necessary funding without resorting to interest-based loans. This research aims to analyze the role of Islamic banks in financing SMEs by examining the reality of Islamic financing, the challenges it faces, and its effectiveness in supporting the growth and sustainability of SMEs. The study also compares Islamic and conventional financing, highlighting the advantages of Islamic finance, such as risk-sharing, promoting economic justice, and enhancing financial stability. The study adopts a descriptive-analytical approach to examine banking data and assess the efficiency of Islamic finance in supporting SMEs . The findings indicate that Islamic banks play a crucial role in financing SMEs but still face challenges, including a lack of innovation in financial instruments and the need for more flexible financing policies. The research recommends expanding Islamic banking products tailored for SMEs and encouraging innovation in financing tools, such as Islamic crowdfunding and specialized investment funds. Additionally, it emphasizes the importance of enhancing collaboration between Islamic banks and government entities to support SMEs, thereby contributing to sustainable development .

Keywords: Islamic banks, Islamic finance, small and medium enterprises SMEs.

*** المقدمة**

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تُعد من المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي، وتسهم في خلق فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية. في العديد من الدول، تمثل هذه المشاريع نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات الاقتصادية، مما يجعل دعمها وتمويلها أمرًا ضروريًا لضمان استدامتها وقدرتها على المنافسة. ومع ذلك، تواجه هذه المشاريع تحديات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم من المصارف التقليدية، بسبب متطلبات الضمانات المرتفعة، وارتفاع تكاليف الاقتراض، والمخاطر الائتمانية المرتبطة بها.

في هذا السياق، تقدم المصارف الإسلامية بديلاً تمويليًا يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، يعتمد على صيغ تمويل مبتكرة مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، والاستصناع، مما يسمح بتمويل المشاريع دون الحاجة إلى الفوائد الربوية. وتعتمد هذه المصارف على مبدأ تقاسم المخاطر والأرباح بين المستثمرين وأصحاب المشاريع، مما يوفر نموذجًا عادلًا ومستدامًا للتمويل.

*** مشكلة البحث**

١- هل المصارف الإسلامية تطرح بديلاً تمويليًا يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، يعتمد على صيغ تمويل مبتكرة مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، والاستصناع، مما يسمح بتمويل المشاريع دون الحاجة إلى الفوائد الربوية.

٢- وهل تعتمد هذه المصارف على مبدأ تقاسم المخاطر والأرباح بين المستثمرين وأصحاب المشاريع، مما يوفر نموذجًا عادلًا ومستدامًا للتمويل.

*** يهدف هذا البحث**

إلى دراسة دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، من خلال تحليل واقع التمويل الإسلامي، والتحديات التي تواجهه، ومدى فاعليته في دعم نمو واستدامة هذه المشاريع. كما يناقش البحث الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل التقليدي، والمزايا التي يوفرها التمويل الإسلامي للمشروعات الناشئة، مع تسليط الضوء على السياسات والآليات المستخدمة في المصارف الإسلامية لدعم هذا القطاع الحيوي.

*** تكمن أهمية هذه الدراسة**

في تقديم رؤية شاملة حول مدى قدرة التمويل الإسلامي على تلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات تساهم في تطوير آليات التمويل الإسلامي، بما يعزز دوره في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر كفاءة واستدامة.

*** منهجية الدراسة**

تعتمد الدراسة على المناهج العلمية التالية: -

المنهج الوصفي: وذلك لوصف وتفسير تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي سوف تقوم بها لاختبار فروض البحث والتحقق من نتائج الاختبار.

المنهج التاريخي: وذلك يهدف دراسة وتتبع بعض الأبحاث والدراسات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي والمتعلقة بموضوع الدراسة وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.

*** المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

*** المفهوم والتعريف**

لا يمكن تقديم تعريف نهائى ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فهو مفهوم نسبى يختلف بإختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه الصناعات، كذلك إختلاف هذه المعايير بين دولة وأخرى وفقاً لإختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجى، وبالتالي هناك العديد من التعريفات التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعنى وتختلف في البلد الآخر كما قد

تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذى يمر به إقتصاد تلك الدولة ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومن مرحلة إلى أخرى في تبنى تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما يتفق وإمكانياتها ومقدرتها وظروفها الاقتصادية، كما يختلف التعريف وفقاً للهدف منه وهل هو للاغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لأية أغراض أخرى، فمصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع إنتشر إستخدامه وأخذ التركيز على أهميته مؤخراً على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكيل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال والا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاءمتها وأصحاب الأعمال المستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية وحيث أن مصطلح المشروعات الصغيرة رغم غموضه وعدم التوصل إلى تعريف واضح ومحدد وصعوبة التمييز فيما بينه وبين مفهوم المشروعات الكبيرة حيث يكون الإنتقال فيما بينها تدريجياً إلا أن هناك ملامح وصفات أساسية متفق عليها لتعريفها لدى عدد كبير من الدارسين بأنه ذلك القطاع الذى يغطى كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوفر فيها المعايير المتفقة عليها لدي كل دولة على حدة

هناك تعريفات مختلفة للمشروع الصغير كما يلي: -

١- تعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية " يونيدو" (UNIDO) المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسئولية بابعادها الطويلة الأجل "الإستراتيجية" والقصيرة الأجل "التكتيكية" كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠-٥٠ عاملاً.

٢- تعرفها هيئة المشروعات الصغيرة (Small Business Adminstration) بأنها " شركة تتم ملكيتها وإدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها وغالباً ما تكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخري في الصناعة".

٣- عرف البنك الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي المشروع الصغير بأنه " المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة ويستحوذ علي نصيب محدود من السوق".

٤- عرف البنك الدولي المشروع الصغير بأنه" ذلك المشروع الذي يستخدم أقل من (٥٠) عاملاً في الدول النامية وإجمالي أصول ومبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار،وأقل من (٥٠٠) عاملاً في الدول الصناعية المتقدمة".

*** أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً بالغ الأهمية بالنسبة لتكوين ونمو الإقتصاد غير المنظم، كذلك يلعب الإقتصاد غير المنظم دوراً مهماً في تكوين المشروعات الصغيرة، فالمشروعات الصغيرة تميل إلي إجراء معاملاتها بإستخدام النقود السائلة ومن المعلوم أن مجالات الأعمال التي تقوم علي إستخدام النقود السائلة في إجراء المعاملات تسهل من الأنشطة الخفية غير المنظمة، ولهذا السبب نجد أن أي محاولة لتطبيق النظم الضريبية بالقوة علي هذه المشروعات الصغيرة سوف يترتب عليها إفلاس عدد كبير منها، لأن هذه المشروعات تعمل أصلاً في ظل إفتراض عدم وجود ضرائب، كما يؤدي تزايد أعداد المشروعات

الصغيرة التي تقوم أساساً علي إستخدام النقود السائلة في إبراء المعاملات إلي زيادة الأهمية النسبية للإقتصاد غير المنظم في العديد من الدول حيث يصبح من السهل التهرب من الضريبة عندما يكون حجم المشروعات صغير نسبياً، من ناحية أخري فإن العوامل المسئولة عن نمو الإقتصاد غير المنظم تختلف طبيعتها من الدول النامية إلي الدول المتقدمة، فمما لا شك فيه أن جانباً كبيراً من التحليل عن أسباب نمو الإقتصاد غير المنظم تم علي أساس حالة الدول المتقدمة، والتي تلعب فيها الضرائب دوراً أساسياً، أما فيما يتعلق بالدول النامية فإن الأمر يختلف بعض الشئ إذ أننا نواجه في هذه الحالة إقتصاد علي جانب كبير من السيطرة والتحكم فيه من جانب الحكومة.

كما تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة علي مستوي الفرد صاحب المشروع فيما يلي * إشباع حاجة الفرد صاحب المشروع في إثبات الذات كشخصية مستقلة لها كيانها الخاص.

١- يوفر المشروع الصغير لصاحبه فرصة تحقيق رسالته وغايته الخاصة في الحياة العملية.

٢- ضمان الحصول علي دخل ذاتي له ولأسرته بصفة خاصة إذا ادير المشروع بإسلوب علمي رشيد.

٣- إن صاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان إستطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه ما لم يحققه الآخرون ومن هنا كان التمايز بين صاحب المشروع والآخرين.

٤- إن المشروع الصغير هو طريق الحرية والإبداع لدي الأفراد في الحياة العملية.

٥- إن المشروع الصغير فرصة لصاحبه لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبرته العملية والعلمية لخدمة مشروعه كهواية يعشقها قبل أن تكون وظيفة.

٦- إن تشجيع الشباب وتسهيل إمتهانهم للأعمال الحرة في المشروعات الصغيرة يوفر عليهم الوقت الذي قد يقضونه في إنتظار التوظف في القطاعين الحكومي والخاص ويجنب الشباب إهدار طاقاتهم البشرية.

كما تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي المجتمع فيما يلي:-

١- إن المشروعات الصغيرة تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية الخدمية والسلعية والفكرية.

٢- إن المشروعات الصغيرة تغطي جزءاً كبيراً من إحتياجات السوق المحلي.

٣- أنها تساهم إلي حد كبير في إعداد العمالة الماهرة.

٤- أنها تشارك في حل مشكلة البطالة في المجتمع.

٥- إنها كانت خير دليل علي نجاح تقدم دول شرق آسيا إقتصادياً وغزوها للأسواق العالمية.

٦- إن تشجيع المشروعات الصغيرة خاصة العاملة في مجال الصناعات يساعد علي تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المشروعات إلي مواقف تنافسية جيدة

٧- إستيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

أما علي المستوي العالمي فتتمثل أهميتها فيما يلي:-

١- إن المشروعات الصغيرة أصبحت علماً قائماً بذاته يدرس في الجامعات والمعاهد العلمية.

٢- إن المشروعات الصغيرة قد تعرضت لها مختلف العلوم كالإدارة والإقتصاد والهندسة والقانون والبيئة والزراعة.

٣- في مجال التدريب والتنمية أصبحت للمشروعات الصغيرة برامج تدريبية عديدة ومتنوعة تشمل مفاهيمها وأنواعها وأبعادها وأركانها ووظائفها ومهارات القائمين عليها...وغيرها.

٤- تهتم معظم دول العالم الآن بعقد الندوات والمؤتمرات وحلقات النقاش والبحث وورش العمل حول المشروعات الصغيرة وأثرها علي المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً وسياسياً وحضارياً

كما تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الآتي: -

١- تعمل في مجال الأنشطة الإنتاجية والخدمية والسلعية الفكرية.

٢- تغطي جزء كبير من إحتياجات السوق المحلي.

٣- تساهم في إعداد العمالة الماهرة.

٤- تشارك في حل مشكلة البطالة.

٥- تعد المكون الأساسي في هيكل الإنتاج والإقتصاد في بلاد العالم.

٦- إستيعابها للقطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

٧- تساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الإنتاجية المحلية في المجتمع ودفع هذه المشروعات إلى مواقف تنافسية جيدة.

٨- إن المشاريع الصغيرة تعمل على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع لعملية التنمية الإقتصادية (صناعة/ تجارة/ خدمات/ مقاولات) وفي الإنتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة، وزيادة حجم الإستثمارات في هذه الأقاليم، وزيادة فرص العمل

*** دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

*** مقدمة حول التمويل الإسلامي والمشاريع الصغيرة والمتوسطة**

تعد المصارف الإسلامية إحدى الركائز الأساسية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث توفر حلولًا تمويلية قائمة على الشريعة الإسلامية، بعيدًا عن الفوائد الربوية التي تفرضها المصارف التقليدية. يعتمد التمويل الإسلامي على مبدأ تقاسم الأرباح والخسائر، مما يجعله نموذجًا أكثر عدالة واستدامة مقارنة بالتمويل التقليدي.(١)

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصادات الحديثة، حيث تساهم في زيادة الإنتاج، وخلق فرص العمل، وتعزيز التنمية الاقتصادية ،كما في العديد من الدول، تشكل هذه المشاريع نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات الاقتصادية، ما يجعل دعمها أولوية وطنية. ومع ذلك، فإن الحصول على التمويل يمثل التحدي الأكبر لهذه المشاريع، نظرًا لمحدودية الموارد، وعدم توفر الضمانات الكافية للحصول على قروض مصرفية تقليدية. وهنا يأتي دور المصارف الإسلامية، التي تقدم آليات تمويل متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تدعم بها هذه المشاريع دون تحميلها أعباء الفوائد المرتفعة.(٢)

*** دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

*** توفير بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية**

تتميز المصارف الإسلامية بأنها تقدم أدوات تمويل متنوعة تتيح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم دون الحاجة إلى التعامل بالفوائد الربوية. ومن أبرز هذه الأدوات التمويلية(٣)

١– **المضاربة**: تعتمد على توفير رأس المال من المصرف، بينما يتولى صاحب المشروع الإدارة والتنفيذ. يتم تقاسم الأرباح وفقًا لنسبة متفق عليها، بينما يتحمل المصرف الخسائر وحده، ما لم يكن هناك إهمال أو تقصير من جانب صاحب المشروع.(٤)

٢– **المشاركة**: يدخل المصرف في شراكة مع صاحب المشروع، حيث يساهم كل طرف بجزء من رأس المال، ويتم تقاسم الأرباح والخسائر بناءً على نسبة محددة مسبقًا.(٥)

٣– **المرابحة**: يقوم المصرف بشراء الأصول أو المواد الخام المطلوبة للمشروع، ثم يبيعها لصاحب المشروع بسعر التكلفة مضافًا إليه هامش ربح متفق عليه، يتم سداده على أقساط ميسرة.(٦)

٤– **الإجارة**: يتيح المصرف لصاحب المشروع استئجار المعدات أو العقارات اللازمة للعمل، مع إمكانية التملك بعد انتهاء فترة الإيجار.

٥– **الاستصناع**: يتم فيه تمويل عمليات الإنتاج أو الإنشاء، بحيث يتكفل المصرف بتمويل المشروع، على أن يتم سداده على دفعات متفق عليها.(٧)

٢– دعم ريادة الأعمال وتعزيز الشمول المالي

تلعب المصارف الإسلامية دورًا حيويًا في تعزيز ريادة الأعمال من خلال تقديم برامج تمويلية مصممة خصيصًا للمشاريع الناشئة، والتي غالبًا ما تجد صعوبة في الحصول على تمويل من المصارف التقليدية. من خلال تمويل هذه المشاريع، تسهم المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، وتمكين فئات جديدة من رواد الأعمال، مما يساهم في تقليل معدلات البطالة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.(٨)

*** تقليل مخاطر التمويل ودعم الاستقرار المالي**

تتميز المصارف الإسلامية بعدم تقديم قروض نقدية مباشرة، بل تعتمد على تمويل قائم على الأصول، مثل المرابحة والاستصناع، مما يقلل من مخاطر التعثر المالي، ويجعل التمويل أكثر أمانًا واستدامة. كما أنها تعتمد على مبدأ المخاطرة المشتركة، حيث يكون المصرف شريكًا في الأرباح والخسائر، مما يدفعه إلى دراسة المشاريع بعمق قبل الموافقة على التمويل، وبالتالي زيادة فرص نجاح المشاريع الممولة.(٩)

*** تطوير منتجات مالية متخصصة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة**

بدأت العديد من المصارف الإسلامية في تطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، مثل: –

١– التمويل الجماعي الإسلامي، حيث يتم جمع التمويل من عدة مستثمرين لدعم المشاريع الصغيرة.(١٠)

٢– الصناديق الاستثمارية المتخصصة، التي توفر تمويلًا موجهًا لقطاعات معينة، مثل الزراعة، والصناعة، والتكنولوجيا.

٣- التمويل عبر التكنولوجيا المالية الإسلامية (Fin Tech)، التي تسهل عمليات التمويل من خلال المنصات الرقمية، مما يعزز وصول المشاريع الصغيرة إلى رأس المال بسهولة.(١١)

*** التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

رغم الدور الإيجابي الذي تلعبه المصارف الإسلامية، إلا أنها تواجه عدة تحديات تؤثر على قدرتها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من أبرزها(١٢)

١- نقص الوعي بالتمويل الإسلامي: كثير من رواد الأعمال لا يدركون الفوائد التي تقدمها المصارف الإسلامية، مما يقلل من إقبالهم على الاستفادة من التمويل الإسلامي.(١٣)

٢- الضوابط المصرفية الصارمة: بعض القوانين المصرفية تفرض قيودًا على المصارف الإسلامية تحد من قدرتها على تقديم منتجات تمويلية مرنة للمشاريع الصغيرة.(١٤)

٣- ارتفاع تكاليف التشغيل: مقارنة بالمصارف التقليدية، تحتاج المصارف الإسلامية إلى عمليات فحص وتحليل أكثر تعقيدًا للمشاريع، مما يرفع تكاليفها التشغيلية.(١٥)

٤- نقص الضمانات البديلة: المشاريع الصغيرة غالبًا لا تمتلك ضمانات كافية، مما يجعل المصارف الإسلامية أكثر تحفظًا في منح التمويل.

٥- الحاجة إلى الابتكار في المنتجات المالية: رغم وجود صيغ تمويل إسلامية فعالة، إلا أن المصارف الإسلامية بحاجة إلى تطوير حلول تمويلية جديدة تناسب طبيعة المشاريع الصغيرة ومتطلبات السوق الحديثة.(١٦)

*** التوصيات لتعزيز دور المصارف الإسلامية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**

لتحقيق استفادة أكبر من التمويل الإسلامي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يقترح البحث التوصيات التالية (١٧)

١- تعزيز التوعية بالتمويل الإسلامي: من خلال برامج تثقيفية لرواد الأعمال، وتعريفهم بالمزايا التي يقدمها التمويل الإسلامي مقارنة بالتمويل التقليدي.

٢- تخفيف القيود التنظيمية: بالتنسيق مع الجهات الرقابية والحكومية لتوفير بيئة تشريعية مرنة تدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣- إطلاق منتجات تمويلية جديدة: مثل التمويل الجماعي الإسلامي، والصكوك المتخصصة لدعم المشاريع الناشئة.(١٨)

٤- تحفيز الابتكار المالي: من خلال تطوير حلول قائمة على التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Fin Tech)، لتسهيل عمليات التمويل وتقليل التكاليف.(١٩)

٥- تقديم حوافز للمصارف الإسلامية: من قبل الحكومات لدعم تمويل المشاريع الصغيرة، مثل الإعفاءات الضريبية أو الضمانات الحكومية للقروض الإسلامية.(٢٠)

*** الخاتمة**

تؤدي المصارف الإسلامية دورًا محوريًا في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تقدم بدائل تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، تتيح لأصحاب هذه المشاريع الحصول على التمويل اللازم بعيدًا عن الفوائد الربوية. من خلال أدوات مثل المضاربة، المشاركة، المرابحة، والاستصناع، تساهم المصارف الإسلامية في

تعزيز ريادة الأعمال، وتشجيع الاستثمار، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تعيق استفادة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التمويل الإسلامي، مثل القيود التنظيمية، نقص الوعي المالي، وارتفاع متطلبات الضمانات.

لتحقيق فاعلية أكبر في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ينبغي على المصارف الإسلامية تطوير منتجات مالية جديدة، وتعزيز استخدام التكنولوجيا المالية الإسلامية (Islamic Fin Tech)، وتقديم حلول تمويلية أكثر مرونة. كما أن دعم الحكومات والجهات الرقابية في تهيئة بيئة تشريعية مشجعة يمكن أن يساهم في تسهيل وصول هذه المشاريع إلى التمويل الإسلامي، مما يعزز من دورها في النمو الاقتصادي.

ختامًا، يمكن القول إن التمويل الإسلامي يمثل فرصة حقيقية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولكن نجاحه يعتمد على الابتكار المالي، التعاون بين المصارف والمؤسسات الداعمة، وزيادة الوعي بفوائده. ومع استمرار تطوير قطاع التمويل الإسلامي، يمكن تحقيق نقلة نوعية في دعم رواد الأعمال، مما يسهم في بناء اقتصاد مستدام ومزدهر.

*** المراجع**

أشرف محمد دوابه، التمويل المصرفي الإسلامي: الأساس الفكري والتطبيقي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، ص (١٤-٢٢).

المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، إخراج إبراهيم مصطفى وزملائه، الجزء ٢، ص ٧١.

برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٢، ص ٣٣.

بشراير عمران، تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها القطاعي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، جامعة محمد بوقرة، ٢٠١١، ص ٤٦٣.

بوزيان جواهر، واقع التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة WOUROUD لصناعة العطور الوادي، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٢.

سامي حسن حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، ط٢، مطبعة الشرق، ١٩٨٢.

شعيب أتشي، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو-جزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٣٤.

صحيفة لوسيل، ٢٠١٨.

طالبي خالد، دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠١١، ص ١٦-١٧.

عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان – الأردن، ص (١٩١-١٩٧).

علي السلمي، المفاهيم العصرية لإدارة المشروعات الصغيرة، دار الغيب للطباعة والنشر، مصر، ١٩٩٩، ص ١٦.

غانم عبد الله وسبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، ملتقى وطني، جامعة الوادي، ٢٠١٣، ص ٥.

غسان البلبل، ورشة العمل الإقليمية حول تسهيل التجارة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بيت الأمم المتحدة، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١١.

قارة ابتسام، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٢، ص ٤٥.

خليل شماع، إدارة المصارف، ط٢، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٤-١٩٧٥.

كاسر نصر المنصور، الريادة في الأعمال، دار الرضا، دمشق، ٢٠٠٣، ص ٦٥-٦٦.

مرمي مراد، أهمية نظام المعلومات الإدارية كأداة للتحليل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية: دراسة حالة سطيف، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٩، ص ٥٨.

مصطفى يوسف كافي، ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة ونماذج التنبؤ بالفشل المالي، دار الابتكار للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط١، ٢٠١٧.

مصطفى شلبي، المدخل في التعريف بالفقه الإسلامي وقواعد الملكية والعقود فيه، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨١، ص ٣٣٠.

مصطفى يوسف كافي، بيئة وتكنولوجيا إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، دار المجتمع العربي، عمان – الأردن، ٢٠١٢.